



وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 10 سبتمبر/أيلول | تقرير رقم: PIDA27733



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد)	اسم المشروع نافذة الأنشطة التي تنفذها الجهة المستفيدة - تعزيز إدارة الإصلاحات في الأردن	الرقم التعريفي للمشروع P171965	البلد الأردن
مجال الممارسات (الرئيسي) التمويل والتنافسية والابتكار	التاريخ المتوقع للعرض على مجلس المدراء التنفيذيين 23 سبتمبر/أيلول 2019	التاريخ المتوقع للتقييم 11 سبتمبر/أيلول 2019	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ وزارة التخطيط والتعاون الدولي	المقترض/المقترضون وزارة التخطيط والتعاون الدولي	أداة التمويل تمويل المشاريع الاستثمارية

الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

تعزيز الإدارة، والرصد والتقييم، والتواصل والتوعية بشأن إصلاحات السياسات في الأردن مع التركيز على الخطة الخمسية للإصلاحات .

المكونات

1. دعم إدارة الإصلاحات
2. تعزيز إطار ووظيفة إدارة الاستثمارات العامة و الشراكة بين القطاع الخاص والعام.
3. تعزيز إطار المشتريات الحكومية ووظيفتها

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص

6.50	إجمالي تكلفة المشروع
6.50	مجموع التمويل
0.00	منه تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

تمويل من مصادر أخرى غير مجموعة البنك الدولي

6.50	صناديق ائتمانية
------	-----------------

6.50	صناديق ائتمانية
	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية متوسطة القرار أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم والتفاوض

قرار آخر (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق العام للبلد¹

1. على مدى السنوات العشر الماضية، واجه الأردن عدداً من الصدمات الخارجية التي أثرت تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الاقتصاد من خلق عدد كبير من الوظائف المنتجة بما يلبي احتياجات شريحة الشباب المتزايدة أعدادهم بسرعة. وبدأت الصدمات، أولاً، بالأزمة المالية العالمية في عام 2009 والتي أدت إلى إضعاف النشاط الاقتصادي، فيما لم تكن سياسات الاستجابة المرافقة لازمة - بما في ذلك خفض الضرائب وتراكم الديون- كافية لتحفيز النمو. ثانياً، تسببت الصراعات في العراق وسوريا في تعطيل طرق التجارة أمام الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومن بينهم تركيا والاتحاد الأوروبي. وبالرغم انه لم يتم تقييمها بشكل كلي إلا أن تكاليف تعطيل حركة التجارة تعد كبيرة.. ثالثاً، أدى انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي القادمة من مصر بأسعار مواتية (أيضاً في عام 2011) إلى أن تضع الحكومة سقفاً لتعريفات الكهرباء من أجل تجنب معظم السكان تحمّل زيادات كبيرة في التعريفات، وأسفر ذلك عن تراكم ديون قطاع الطاقة على الحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية بنسبة تبلغ نحو 18% من إجمالي الناتج المحلي. رابعاً، أدى تراجع وتيرة النمو في اقتصادات دول الخليج الرئيسية (بسبب انخفاض أسعار النفط في عام 2014) إلى تراجع التحويلات المالية (بنحو 0.4% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً) وانخفاض المنح الرسمية للأردن (بنحو 1% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً). وقد أثرت هذه الصدمات الخارجية على استقرار الاقتصاد الكلي للأردن وكذلك على آفاق النمو وخلق فرص العمل.

2. علاوة على ذلك، يستضيف الأردن بسبب الأزمة السورية حوالي 1.3 مليون سوري²، من بينهم 666,217 لاجئاً مسجلاً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعيش نحو 90% من هؤلاء اللاجئين في المدن والبلدات والقرى الأردنية، مما يؤدي إلى استنزاف البنية التحتية الاجتماعية والمادية الحالية كما يؤثر ذلك على تقديم الخدمات الأساسية. وقد حدث تدهور ملحوظ في جودة الخدمات المُقدّمة في العديد من القطاعات الحيوية، ومن بينها الرعاية الصحية والتعليم والخدمات البلدية وغيرها. ومع تدفق هؤلاء اللاجئين، ارتفع إجمالي عدد سكان الأردن إلى 9.5 مليون نسمة في عام 2017. وبشكل عام، تشير التقديرات الحكومية إلى أن تكلفة استضافة اللاجئين السوريين بالموازنة بلغت حوالي 2.5 مليار دولار سنوياً.

3. في هذا السياق وبمساعدة من البنك، قامت الحكومة الأردنية مؤخراً بالموافقة على خطتها المرجعية للإصلاح والنمو الاقتصادي، وهي مصفوفة الإصلاح الخمسية، وإطلاقها في مؤتمر لندن الذي عُقد في فبراير/شباط 2019. وترتكز هذه المصفوفة على العناصر الاقتصادية لمشروع النهضة الوطني لرئيس الوزراء. وبدأ تنفيذ المصفوفة في عام 2018 بمجموعة أولى من الإصلاحات تشمل الإجراءات المدرجة في إطار تمويلي البنك الدولي الأول والثاني لأغراض سياسات التنمية (P166360 و P168130).

¹ هذا الجزء يعتمد بشكل كبير على ما ورد في الجزء الخاص بالسياق العام في وثيقة التمويل الثاني لأغراض سياسات التنمية (التمويل الثاني لأغراض سياسات التنمية، P168130).

² وفقاً لتعداد دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2015.

4. تتألف مصفوفة الإصلاح الخمسية من مجموعة من إصلاحات السياسات والإصلاحات الهيكلية على مدى فترة قوامها خمس سنوات (2018-2022) والتي تتعلق بأهم قضايا السياسات الاقتصادية التي تواجه الأردن. ولتحفيز النمو وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة وخلق فرص عمل، أعطت الحكومة الأردنية الأولوية لتنفيذ مجموعة متسلسلة من الإصلاحات المتشابهة (الأفقية) والإصلاحات القطاعية (الرأسية). وتشمل الإصلاحات الأفقية تصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال، وزيادة المنافسة، والمرونة في أسواق العمل، وتنمية الصادرات والاستثمار، وعميق القدرة على الحصول على التمويل، وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين آليات توجيهها. وأما الإصلاحات الأساسية، فهي تشمل زيادة توفير وسائل النقل العام وخفض تكلفتها (هي إحدى العقبات أمام الذهاب إلى العمل، لاسيما بالنسبة للنساء)، وضمان السلامة المالية لقطاع المياه وكفاءته، وتعزيز القدرة على المنافسة من خلال تدابير خاصة بقطاع الطاقة.

السياق القطاعي والمؤسسي³

5. لتمويل تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، تم إنشاء "صندوق انتماني متعدد المانحين لتحقيق النمو الشامل و الفرص الاقتصادية" يديره البنك الدولي. تمول المملكة المتحدة هذا الصندوق حالياً مع توقع الحصول على تمويل إضافي من هولندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وكندا.

6. لضمان تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية وتحقيق المتابعة السليمة والتنسيق الفعال، سيتم إنشاء أمانة مخصصة للإصلاح في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وستستفيد الأمانة الجديدة من وحدة إدارة المشروع المُصغرة الحالية وموظفيها الحاليين الذين لعبوا دوراً أساسياً في تنسيق تصميم مصفوفة الإصلاح الخمسية مع الجهات الحكومية الأردنية والبنك الدولي وشركاء التنمية. وقد لعبت هذه الوحدة أيضاً الدور الرئيسي في تنسيق تنفيذ التمويلين الأول والثاني لأغراض سياسات التنمية.

7. ستمول الأمانة جزئياً من خلال نافذة الأنشطة التي تنفذها الجهة المستفيدة في الصندوق الانتماني متعدد المانحين. وستمول هذه النافذة أيضاً مجموعة من الأنشطة الأخرى التي ستقوم بها الحكومة الأردنية لتنفيذ مصفوفة النمو الخمسية. وستشمل هذه الأنشطة تدعيم الوظائف والأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الاستثمارات العامة والشركات بين القطاعين العام والخاص ومواصلة تحديث منظومة المشتريات الحكومية.

8. تُعد وظائف إدارة الاستثمارات العامة والشركات بين القطاعين العام والخاص بالغة الأهمية لتحسين استخدام الحكومة الأردنية للموارد المالية والاستثمارية لما فيه صالح لمواطنيها. وقد ضاق الحيز المتاح للاستثمارات العامة في المالية العامة للأردن، ولهذا من الضروري تحسين فاعلية هذه الاستثمارات وكذلك زيادة الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص من خلال معاملات الشراكة بينه وبين القطاع العام. ويشير تقييم لإدارة الاستثمارات العامة أجراه صندوق النقد الدولي عام 2017 إلى أن الفجوة في الكفاءة تُقدر بنسبة 21% (أي الفجوة بين مستوى الناتج في البلد الأكثر كفاءة والمستويات المناظرة لنصيب الفرد من رصيد رأس المال العام)، كما يشير التقييم إلى المجالات التالية التي بحاجة إلى التحسين: التخطيط الاستراتيجي، واختيار المشاريع وترتيبها حسب الأولوية، وأعمال المراجعة اللاحقة والتقييم، والرقابة على إدارة استثمارات وأصول المؤسسات المملوكة للدولة.⁴ وأحد أهداف المشروع هو وضع مجموعة من إصلاحات السياسات والإصلاحات التشريعية بالإضافة إلى الدعم المؤسسي والحوافز لبناء إطار حوكمة لإدارة الاستثمارات العامة يتسم بالكفاءة ويشمل مشاريع الاستثمار العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيضمن ذلك أن تتسم المشاريع المختارة ذات الأولوية بالحصافة المالية وأن تكون مجدية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومستدامة بيئياً. وستكون هذه المشاريع الاستثمارية جديرة بالتنفيذ وسيتم التعاقد على مشترياتها، حيثما أمكن، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحرير حيز بالمالية العامة وحشد خبرات القطاع الخاص ومهاراته.

³ هذا الجزء يعتمد بشكل كبير على ما ورد بالسياق العام في وثيقة التمويل الثاني لأغراض سياسات التنمية (التمويل الثاني لأغراض سياسات التنمية، P168130).

⁴ صندوق النقد الدولي، 2017، الأردن. تقرير المساعدة الفنية - تقييم إدارة الاستثمارات العامة. انظر التصنيف المقارن للأردن في الملحق.

9. قامت الحكومة الأردنية مؤخراً بتحديث وظيفة المشتريات الحكومية. وأوضحت العديد من التقييمات والتقارير التي أعدتها المنظمات الدولية في السنوات العشر الماضية، وكذلك تقييم ذاتي أجرته الحكومة الأردنية، أن أوجه القصور الرئيسية في منظومة المشتريات الحكومية تتمثل في التجزؤ، وعدم وجود وظيفة تنظيمية ورقابية واضحة، والافتقار إلى آلية مستقلة لتسوية الشكاوى، وعدم قياس مستوى الأداء، والحاجة إلى نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية، وبناء القدرات. وفي فبراير/شباط 2019، وافقت الحكومة الأردنية على نظام مُحدّث وموحد للمشتريات الحكومية يعالج أوجه القصور التي جرى تحديدها ويساعد على تحسين شفافية وكفاءة المشتريات الحكومية. ولتلبية الحاجة إلى عمليات الشراء الإلكترونية، يشتمل هذا النظام أيضاً على تحسين وظائف نظام الشراء الحكومي الإلكتروني "JONEPS". وأصدرت الجهات المركزية الرئيسية الثلاث المعنية بالمشتريات في الأردن، وهي دائرة العطاءات الحكومية ودائرة اللوازم العامة ودائرة الشراء الموحد، تعميماً في يناير/كانون الثاني 2019 يلزم باستخدام هذا النظام الإلكتروني.

ج. الصلة بالأهداف العليا

10. يدعم المشروع المقترح تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية التي تتسق مع إطار الشراكة الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي الخاص بالأردن (2017-2022). ويركز هذا الإطار على الحد من الآثار المباشرة للالتزامات الإقليمية مع مساندة تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل والإصلاحات الهيكلية، لتحقيق العدالة وتحسين جودة تقديم الخدمات العامة. وبالتالي، فهو وثيق الصلة بالتحدي الحالي المتعلق بإرساء أسس تحقيق النمو المنصف وخلق الوظائف.

11. يسهم المشروع المقترح أيضاً في تنفيذ الإستراتيجية الموسّعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تم عرضها في الأصل على مجلس المدراء التنفيذيين في عام 2015 وُحِدَتْ بعد ذلك في عام 2019، لاسيما ركائزها المتعلقة بتجديد العقد الاجتماعي وبناء القدرة على مجابهة الصدمات. كما يدعم المشروع المقترح نهج تعظيم التمويل بهدف التنمية والأجندة الإقليمية للحد من آثار تغيّر المناخ والتكثيف معها، وذلك من خلال تطبيق إصلاحات قطاع الطاقة المدرجة في مصفوفة الإصلاح الخمسية.

12. ستسهم السياسات التي يدعمها المشروع المقترح في تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. وتتضمن مصفوفة الإصلاح الخمسية إصلاحات تتعلق بتحسين استدامة المالية العامة من خلال زيادة كفاءة الإنفاق العام وتحسين إدارة المخاطر، وهو ما سيدعم تحقيق أهداف المالية العامة، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال، وتحسين إمكانية النفاذ إلى الأسواق، ورفع الإنتاجية، وخلق أسواق عمل مرنة ومتكاملة، وزيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية مما يسمح بالتالي للمزيد من الأردنيين بالعمل والاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي.

ج. الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

الهدف (الأهداف) الإنمائي (من وثيقة تقييم المشروع)
دعم الإدارة، والرصد والتقييم، والتواصل والتوعية بشأن إصلاحات السياسات في الأردن مع التركيز على أجندة الإصلاح الخمسية.

النتائج الرئيسية

- عدد الإصلاحات الإضافية التي تقوم الأمانة بتنسيق إجرائها في إطار مصفوفة الإصلاح (20)
- نسبة مشاريع الاستثمار الموافق عليها باستخدام إطار تقييم إدارة الاستثمارات العامة ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (100%)
- نسبة نشر نتائج عطاءات العقود الحكومية على شبكة الإنترنت (100%).

د. وصف المشروع

13. هذا المشروع يمول من "الصندوق الائتماني متعدد المانحين لتحقيق النمو الشامل و الفرص الاقتصادية" بمبلغ إجمالي قدره 6.5 مليون دولار. ولم يتم بعد تأمين التمويل اللازم لتنفيذ جميع الأنشطة المقترحة المبيّنة أدناه، ولهذا ستُنَفَّذ الأنشطة على مراحل بعد أن تصبح الصناديق الاستثمارية متاحة من خلال المساهمات الإضافية في الصندوق. وتبلغ قيمة الشريحة الأولى المتاحة عند سريان المشروع 1.6 مليون دولار وستمول مجموعة فرعية من الأنشطة - تُسمّى المرحلة الأولى- كما هو مبين في القسم التالي.

المكوّن 1- دعم إدارة الإصلاحات (3.8 مليون دولار)

المكوّن الفرعي 1-1: دعم الأمانة المعنية بالإصلاحات (0.5 مليون دولار)

14. ستمول نافذة الأنشطة التي تنفذها الجهة المستفيدة من الصندوق الائتماني، من خلال هذا المشروع، إنشاء الأمانة المعنية بالإصلاحات ومباشرة أعمالها في السنة الأولى. بمعنى أن المشروع سيدعم إنشاء وهيكله أمانة للإصلاح تنسم بالكفاءة لتتولى تنسيق الإصلاحات ودفعها وتنفيذها في إطار مصفوفة الإصلاح الخمسية. وسيستهدف الدعم تحديداً تزويد الأمانة بكامل احتياجاتها من الموظفين المؤهلين المتفرغين سواء الفنيين (إدارة المشروع والموظفون الفنيون) أو موظفي الدعم (الرصد والتقييم والاتصالات)، وتقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة الأردنية لمعالجة المشكلات المتعلقة بالقرارات والمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات، وتمويل التكاليف التشغيلية المباشرة وغير المباشرة الأخرى بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات والوظائف المكتبية والخدمات المهنية والانتقالات، إلخ. وبعد السنة الأولى، ستمول الأمانة المعنية بالإصلاحات من خلال المانحين الآخرين.

15. سيكون مقر الأمانة المعنية بالإصلاحات ضمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وستشرف على تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، وستضمن تصميم الإصلاحات بالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة، وستقدم تقارير عن التقدم المحرز إلى الحكومة الأردنية وشركاء التنمية، وستقوم بالتنسيق بين الجهات الحكومية الأردنية وشركاء التنمية لضمان تنفيذ برامج المانحين ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستنسق الأمانة مع الجهات الحكومية الأردنية وشركاء التنمية لإصدار ونشر معلومات ومواد إعلامية لتعريف جميع الفئات المستهدفة، بما فيها القطاعان الخاص والعام، بسير تنفيذ الإصلاحات وأهميتها. وتضم الأمانة أخصائياً في شؤون المساواة بين الجنسين وستضطلع بتصميم تنفيذ الإصلاحات وعمليات التشاور وأنشطة التواصل مع اتباع نُهج متباينة، عند الحاجة، للوصول إلى النساء والشباب والفئات المستهدفة الأخرى (انظر الإطار 1).

16. نظراً لوجود عدد كبير من الجهات الحكومية المنخرطة في تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، سيلزم إنشاء آلية للإصلاحات تكون فعالة ومشاركة بين الوزارات لدعم تنفيذ هذه المصفوفة بفاعلية. وستتولى الأمانة المعنية بالإصلاحات تنظيم عمل هذه الآلية. وسترفع الأمانة مباشرة تقارير عن التقدم المحرز إلى وزير التخطيط والتعاون الدولي وإلى رئيس الوزراء. وقد تم إدراج الهيكل التنظيمي المقترح للأمانة المعنية بالإصلاحات ومهامها في الملحق رقم "1".

المكون الفرعي 1-2: صندوق مساندة الإصلاحات (3.3 مليون دولار)

17. ستُودع موارد هذا الصندوق لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي وسيتم تمويل تكاليف الاستعانة بالخبرات في الوقت المناسب لدعم الوزارات التنفيذية والجهات الحكومية في تصميم وتنفيذ ورصد الإصلاحات الواردة في مصفوفة الإصلاح الخمسية. وستشمل المصروفات: الاستشاريين الذين ستتم الاستعانة بهم لفترات قصيرة وطويلة الأمد، توريدات المقاولين، وشراء المعدات والأنظمة والتعاقد على الخدمات اللازمة لتصميم الإصلاحات وتنفيذها ورصدها. وقد تم إدراج موازنة تفصيلية متعددة السنوات لهذا المكون الفرعي في الملحق رقم "3".

18. ستغطي المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمكون 1، التي ستمول من الشريحة الأولى البالغة 1.6 مليون دولار، كامل تكلفة الأمانة المعنية بالإصلاحات التي تبلغ 0.5 مليون دولار وستغطي أيضاً الاستعانة بالخبرات من خلال صندوق مساندة الإصلاحات بمبلغ يصل إلى 0.2 مليون دولار.

المكون 2- تدعيم إطار ووظيفة إدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص (2.2 مليون دولار)

19. يدعم هذا المكون تنمية القدرات المؤسساتية والإجرائية والمتعلقة بإدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأردن، وذلك من خلال الأنشطة التالية (تم إدراج معلومات أساسية وتفاصيل هذه الأنشطة في الملحق رقم 2):
- اعتماد وضع الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص
 - إنشاء السجل الوطني لمشاريع الاستثمار في الأردن والذي سيسهم في رصد الأداء والتخطيط الإستراتيجي لإدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومواءمة دورة المشروع مع دورة الموازنة، وزيادة كفاءة وترشيد مجموعة الإجراءات الخاصة بإدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبتوجيهات من البنك الدولي، ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاقد على تطوير هذا السجل كنظام إلكتروني لإدارة المعلومات مكون من وحدات، كما سيشتمل على حسابات فرعية لإدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
 - بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية لوحدة إدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن التخطيط الإستراتيجي، والتقييم المسبق للمشاريع، وإدارة الأصول، ورقابة المؤسسات المملوكة للدولة على إدارة الاستثمارات العامة، وأعمال التقييم والمراجعة اللاحقة للمشاريع ومحفظة الاستثمارات.
 - الإعداد لتفعيل صندوق تنمية المشاريع: سيمول هذا الصندوق إعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى مشاريع الشراكة المقترحة. وسيساند المشروع إنشاء هذا الصندوق وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال وضع الإطار القانوني، وإعداد خطة للعمل ودليل للإجراءات، بالإضافة إلى إعداد نماذج لمذكرات تصور المشاريع.
 - سيقدم البنك مساعدة فنية تكميلية لتنفيذ هذا المكون من خلال نافذة الأنشطة التي ينفذها البنك من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين.

20. ستغطي المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمكوّن 2، التي ستموّل من الشريحة الأولى البالغة 1.6 مليون دولار، الأنشطة التالية بمبلغ يصل إلى 0.5 مليون دولار:

المكوّن 3- تعزيز إطار المشتريات الحكومية ووظيفتها (0.5 مليون دولار)

21. يهدف هذا المكوّن إلى مواصلة جهود الحكومة الأردنية لتحديث منظومة المشتريات الحكومية. وسيدعم هذا المكوّن الإطار القانوني والبنية التحتية بما في ذلك نظام الشراء الحكومي الإلكتروني الذي أنشئ مؤخراً. ويلزم نظام المشتريات الموحد الجهات المركزية الثلاث المعنية بالمشتريات استخدام هذا النظام الإلكتروني والتي قامت باعتماده منذ فبراير/شباط 2019.

22. حددت الحكومة الأردنية والبنك الدولي عدداً من التحسينات والوظائف الحيوية في جميع مراحل دورة المشتريات. وسيدعم هذا المكوّن الحكومة الأردنية لتنفيذ خطة العمل الرامية إلى توضيح وتعميم وظائف نظام الشراء الحكومي الإلكتروني وميزاته، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- إعادة هندسة عمليات أنشطة الأعمال في نظام الشراء الحكومي الإلكتروني ويشمل ذلك المراجعة الأمنية لتقييم مدى تأمين الأجهزة والبرامج وشبكة الإنترنت لخدمات الاستضافة (مثل التخزين السحابي)، إلخ.
- تحسينات النظام وتطوير الوظائف في جميع مراحل دورة المشتريات، لاسيما تبسيط تسجيل مقدمي العطاءات وجهات الشراء عبر الإنترنت، وإدارة العقود وإدارة أداء الموردين، وأنظمة الدفع الإلكترونية والضمانات الإلكترونية، والمراجعات الإدارية (مثل إدارة الشكاوى)، والطرق الجديدة للمشتريات الحكومية مثل تقديم العطاءات إلكترونياً والاتفاقيات الإطارية والكُتبيات الإلكترونية المصورة.

23. ستتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي قيادة الأنشطة التي تنفذها الجهة المستفيدة في هذا المكوّن. لكن لأسباب تتعلق بالكفاءة، ستسند الوزارة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بعمليات الشراء الإلكترونية إلى دائرة المشتريات العامة لضمان مواصلة تشغيل نظام الشراء الحكومي الإلكتروني. وسيقدم البنك الدولي مساعدة فنية تكميلية لتنفيذ هذا المكوّن من خلال نافذة الأنشطة التي ينفذها البنك ضمن الصندوق الائتماني متعدد المانحين. وسترسل دائرة المشتريات العامة تقارير دورية عن المراحل الرئيسية ومؤشرات إطار النتائج إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

24. ستغطي المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمكوّن 3، التي ستموّل من الشريحة الأولى البالغة 1.6 مليون دولار، الأنشطة التالية بمبلغ يصل إلى 0.4 مليون دولار:

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟

لا

(OP 7.50) المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية

لا

(OP 7.60) المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية



25. تُصنّف المخاطر الاجتماعية على أنها متوسطة، وسيساند المشروع إنشاء أمانة للإصلاح ومباشرة أنشطتها لتتولى تنسيق وتنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية وتمويلي البنك الدولي الأول والثاني لأغراض سياسات التنمية. ولن ينطوي المشروع على أي أشغال مدنية أو أي عمليات استحواذ على الأراضي. وترتبط المخاطر الاجتماعية الرئيسية بالآثار الاجتماعية غير المباشرة للإصلاحات المنبثقة عن مصفوفة النمو الخمسية التي تقودها الوزارات التنفيذية المعنية (بدعم من الأمانة المعنية بالإصلاحات). وفقاً لإطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، يُصنّف هذا المشروع على أنه ذو مخاطر بيئية "منخفضة" لأن الأنشطة التي يساندها يُتوقّع ألا تكون لها أي آثار بيئية سلبية.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

26. ستتولى تنفيذ هذا المشروع وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي ستسند تنفيذ المكوّن "3" المتعلق بالمشتريات الحكومية إلى دائرة المشتريات العامة بوزارة المالية التي كانت تعينها في السابق دائرة اللوازم العامة. وستراعي الهيئتان بذل العناية الواجبة في معالجة معاملات الشراء وستكونان مسؤوليتين عن (أ) تنفيذ المشتريات، (ب) متابعة وإدارة العقود، و(ج) رفع تقارير إلى البنك عن الجوانب الائتمانية والفنية ذات الصلة.

27. المكوّنان 1 و2: ستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة الوحيدة المنوط بها تلقي الأموال الخاصة بهذين المكوّنين وتنفيذهما. وسيكون مقر الأمانة المعنية بالإصلاحات ضمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي كاستمرارية لوحدة إدارة المشروع المُصغّرة الحالية. وستتولى الأمانة تنسيق تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية ويشمل ذلك إدارة صندوق مساندة الإصلاحات، وإنشاء السجل الوطني لمشاريع الاستثمار، والإعداد لوضع إطار جديد لإدارة الاستثمارات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك تحديد هيكل صندوق تنمية المشاريع.

28. المكوّن 3: رغم اضطلاع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالمسؤولية العامة عن إدارة التنفيذ، فإنها ستسند تنفيذ الأنشطة المتعلقة بعمليات الشراء الإلكترونية إلى دائرة المشتريات العامة لضمان مواصلة تشغيل نظام الشراء الحكومي الإلكتروني. وسيقدم البنك الدولي مساعدة فنية لتنفيذ هذا المكوّن من خلال نافذة الأنشطة التي ينفذها البنك من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين. وستلتزم دائرة المشتريات العامة بتقديم تقارير دورية عن المراحل الرئيسية ومؤشرات إطار النتائج إلى الوزارة.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

مريم آيت علي سليمان
أخصائية أولى في شؤون القطاع الخاص

إعجاز أحمد
أخصائي أول في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

رولاند لوم
أخصائي أول في مجال الحوكمة



المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
زينة طوقان
الأمين العام
zeina.toukan@mop.gov.jo

ماهر عبد الرحيم
رئيس الشعبة المعنية بالعلاقات مع البنك الدولي
maher.abdelrahim@mop.gov.jo

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: 473-1000 (202)
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رؤساء فريق العمل:	مريم آيت علي سليمان إعجاز أحمد رولاند لوم
-------------------	---

وافق عليه:

مستشار المعايير البيئية والاجتماعية:		
مدير إداري بقطاع الممارسات:		
المدير القطري:	كلير كفوري	19 سبتمبر/أيلول 2019